

التاريخ: ٢٠١٣/٤/١١

الرقم: SH/٤١٩٢

معالي السيد محمد صالح الحوراني الاكرم
رئيس هيئة الاوراق المالية

تحية واحتراما،

أرجو ان ارفق لمعاليتكم طيه محاضر اجتماعي الهيئة العامة العادي وغير العادي الذين تم عقدهما بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٧، وموافقة عطوفة مراقب عام الشركات على زيادة رأس مال البنك عن طريق رسملة ما مقداره (١٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسة عشر مليون دينار من رصيد الارباح المدورة لعام ٢٠١٢ والبالغة (٣٠,٧٦٥,٣٤٨) دينار وتشكل ما نسبته (١٠٪) من رأس المال المدفوع وتوزيعها كأسهم مجانية على المساهمين ليصبح رأس المال المصرح به (١٦٥,٠٠٠,٠٠٠) مائة وخمسة وستون مليون دينار وذلك وفقا لاحكام قانون الشركات.

وبناءً عليه نرجو من معاليتكم التكرم بالموافقة على تسجيل الاسهم لديكم .

وتفضلوا معاليتكم بقبول فائق الاحترام،،،

باسم خليل السالم
رئيس مجلس الادارة

CAPITAL BANK OF JORDAN
بنك المال الأردني

بورصة عمان
الدائرة الإدارية والمالية
الديوان

١١ نيل ٢٠١٣

الرقم المتسلسل: ١٦١١

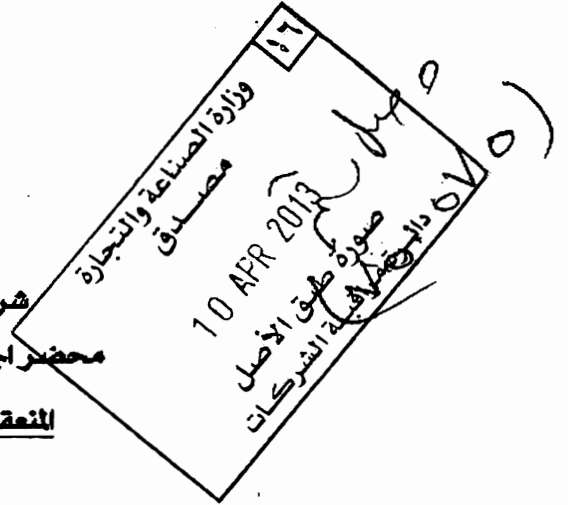
رقم الملف: ١٦١١

الجهة المختصة: بنك الادارة والادارة

CAPITAL BANK OF JORDAN
بنك المال الأردني

نسخة:

- السادة مركز ايداع الاوراق المالية المحترمين
- السادة بورصة عمان المحترمين
- المرفقات:-
- موافقة مراقب عام الشركات.
- موافقة البنك المركزي.
- محاضر اجتماعي الهيئة العامة العادي وغير العادي
- البيانات المالية كما هي بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١



بنك المال الأردني
شركة مساهمة عامة محدودة
محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابع عشر
المنعقد يوم الاحد الموافق 2013/3/17

عملاً بأحكام المادة 169 من قانون الشركات الاردني عقدت الهيئة العامة لشركة بنك المال الاردني المساهمة العامة الاجتماع العادي السابع عشر وذلك في تمام الساعة الثانية عشرة من بعد ظهر يوم الاحد الموافق 2013/3/17 في مبنى جمعية البنوك، برئاسة معالي السيد باسم السالم رئيس مجلس إدارة البنك وحضور:

السيد عودة حافظ	مندوب مراقب عام الشركات
السيد معتز أبو زناد	مندوب البنك المركزي
السيد محمد الكركي	ممثّل مدقق الحسابات (ارنست ويونغ)

رحب السيد رئيس مجلس الادارة بالسادة الحضور اعضاء الهيئة العامة وممثلي مراقب الشركات والبنك المركزي ومدققي الحسابات ثم اعطى الكلمة لمندوب مراقب عام الشركات لاعلان النصاب القانوني للاجتماع.

وقد تفضل مندوب مراقب عام الشركات بالإعلان عن قانونية الاجتماع وذلك بعد الاطلاع على إجراءات دعوة السادة المساهمين والنشر بوسائل الاعلام المختلفة واكتمال نصاب الحضور بنسبة 73.7% من رأسمال الشركة المدفوع والبالغ (150,000,000) سهم/دينار وذلك بحضور (48) مساهماً من اصل (1962) مساهم يحملون (75.768.220) سهماً/دينار بالأصالة و (34.834.608) سهماً/دينار بالوكالة اي ما مجموعه (110.602.828) سهماً/دينار كما حضر الاجتماع (9) أعضاء من أصل احد عشر عضواً في مجلس إدارة البنك.

وعليه واستناداً لإحكام المادة (183) من قانون الشركات يعتبر هذا الاجتماع وكل ما يترتب عليه من امور قانونياً.

طلب مندوب مراقب عام الشركات من رئيس الاجتماع تعيين كاتب للجلسة ومراقبين لفرز الاصوات، حيث قام رئيس الاجتماع بتعيين الاستاذة عروبة قراطين كاتبة للجلسة وكل من السيد محمد التل والمهندس عمر ابو وشاح مراقبين لفرز الاصوات.

طلب رئيس الجلسة البدء بجدول الاعمال حسب ما هو مقرر.

أولاً: تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي السادس عشر الذي عُقد بتاريخ 2012/4/26

تم تلاوة قرارات اجتماع الهيئة العامة العادي السادس عشر الذي عُقد بتاريخ 2012/4/26 من قبل الاستاذة عروبة قرايين وتم التصديق من قبل الهيئة العامة على ما ورد فيه.

ثانياً: مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 2012/12/31 والخطة المستقبلية

والمصادقة عليهما

تقدم رئيس مجلس الإدارة باقتراح دمج هذا البند مع البند الرابع وقد أقرت الهيئة العامة ذلك بالاجماع.

ثالثاً: الاستماع الى تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية لعام 2012

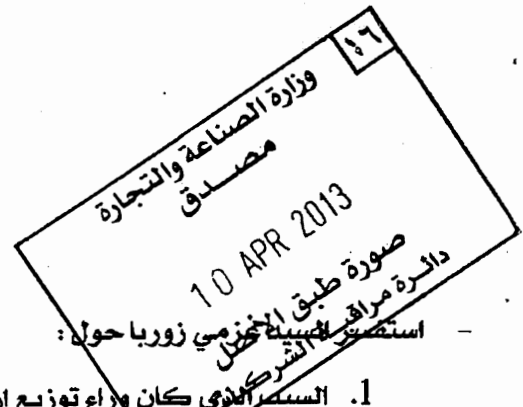
قام السيد محمد الكركي مندوباً عن مكتب (ارنست ويونغ) بتلاوة تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية لعام 2012.

رابعاً: مناقشة الميزانية العامة والحسابات الختامية للبنك للسنة المالية المنتهية في 2012/12/31

فتح رئيس الجلسة باب المناقشة للبندين الثاني والرابع من جدول الاعمال وهما مناقشة الميزانية وتقرير مجلس الإدارة، وقبل البدء بالنقاش تقدم رئيس الجلسة بإعطاء فكرة موجزة عن انجازات البنك حيث افاد بأن البنك قد تمكن من تحقيق ارباح بلغت 22 مليون دينار في عام 2012 مقارنة في 1.4 مليون دينار ارباح عام 2011 مدعومة بنمو اجمالي الدخل لترتفع من 53.5 مليون دينار في نهاية عام 2011 لتصل الى 80.9 مليون دينار بنسبة نمو بلغت 51.3%، كما وارتفعت موجودات البنك بنسبة 15% لتصل الى 1607 مليون دينار مقارنة مع 1396 مليون دينار، وأضاف انه قد ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 8.2% وصولاً الى 961 مليون دينار مقابل 888 مليون دينار لنفس فترة المقارنة. كما انخفضت نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة لتصل الى 9.92% مقابل نسبة وصلت الى 16.51% في نهاية عام 2011. وقد نوه الرئيس الى أن البنك قد تمكن من كسب دعاوى قضائية بقيمة 18 مليون دينار وفوائدها في نهاية العام الماضي.

وقد بين الرئيس نجاح توجه مجلس الادارة في الانفتاح على السوق العراقي من خلال الشراكة مع المصرف الاهلي العراقي حيث تم تحقيق نتائج مالية جيدة حيث بلغت ارباح المصرف الاهلي العراقي في عام 2012 ما قيمته 8.1 مليون دينار اردني مقابل 1.4 مليون دينار اردني في عام 2011.

وبعد الانتهاء من القاء كلمته قام رئيس مجلس الادارة في فتح باب النقاش للسادة المساهمين، حيث قام السيد رئيس مجلس الادارة والسيد المدير العام بتقديم الاجابات والايضاحات على استفسارات السادة المساهمين على النحو التالي:-



1. السبب الذي كان وراء توزيع ارباح كأسهم مجانية على المساهمين بدلا من توزيع ارباح نقدية.
2. السبب في ارتفاع مخصصات تدني التسهيلات من 15 مليون الى 28 مليون هل هو تحوط زائد او وجود مخاطر كبيرة.

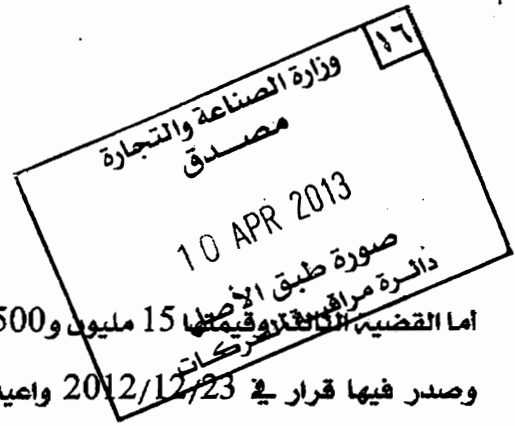
3. مصير المبلغ المتبقي بخصوص باقي مخصصات القضايا التي كسبها البنك في المحاكم.

اجاب رئيس مجلس الادارة أن السبب وراء عدم توزيع ارباح نقدية هو ناتج عن زيادة رأس المال الذي يتطلبه استثمار البنك في السوق العراقي . حيث ان البنك المركزي العراقي يفرض على جميع البنوك في العراق ومن ضمنها المصرف الاهلي العراقي رفع رأس المال من 150 مليار دينار عراقي الى 250 مليار عراقي بنهاية هذا العام اي ان الزيادة المطلوبة من بنك المال الاردني في حصته في رأس مال المصرف الاهلي العراقي تتراوح حوالي (50) مليون دينار ، وقد ارتأى مجلس الادارة المحافظة على تواجد البنك في السوق العراقي وخصوصا انه سوق واعد، ولهذا السبب تم توزيع الارباح هذه السنة كأسهم مجانية.

أما بالنسبة للسبب في ارتفاع المخصصات، فقد ارتأت ادارة البنك اخذ مخصصات إضافية عن متطلبات البنك المركزي وذلك من أجل اعدام بعض القروض المتعثرة والمغطاه بالكامل من المخصصات والفوائد المعلقة إعداماً دفترياً بحيث يحتفظ البنك بهذه المبالغ في حسابات نظامية بالإضافة للاحتفاظ بحقة القانوني لتابعاتها واسترداد هذه المبالغ إلا أن هذه العملية تتطلب وقت طویل علماً بأن هذه المخصصات بالنتيجة -وعند استردادها- فإنها تعود الى المساهمين. لكن هذه العملية تؤدي الى المحافظة على نسبة قروض متعثرة منخفضة مقارنة مع السنوات الماضية.

بالنسبة لمخصصات القضايا ، فان القضية الاساسية المقامة قد فصلت فيها محكمة التمييز لصالح البنك، وحيث ان المخصص لهذه القضية كان عبارة عن 10 مليون دينار اردني، وعلى ضوء قرار محكمة التمييز لصالح البنك ، فقد تم رد مبلغ (5.5) مليون دينار من المخصص الذي تم إعداده خلال عام 2011 وبقي (5) مليون كمخصص لحين الانتهاء من القضية بالكامل. وقد بين الرئيس ان الاستاذ عبد الغفار فريحات من مكتب فريحات وعبيدات هم مستشارو البنك في هذه القضية وهم الذين يتابعونها في المحاكم. وقد طلب الرئيس من الاستاذ عبد الغفار فريحات التوضيح على حالة القضايا في المحاكم.

وقد وضع الاستاذ عبد الغفار فريحات ان هناك 3 قضايا متكونة بين البنك و شركة مجموعة الافق ، قضية قيمتها 17 مليون و 500 الف دينار اردني صدر قرارها النهائي في 2013/1/14 لصالح البنك ولم يترتب على البنك اي تبعات مالية. أما القضية الاخرى و قيمتها 3 ملايين و 330 الف دينار فقد صدر فيها قرار نهائي من محكمة التمييز في 2012/12/23 لصالح البنك ولم يترتب على البنك اي تبعات مالية.



اما القضية، فقد ميزت هذه القضية للمرة الثانية امام محكمة التمييز وصدر فيها قرار في 2012/12/23 واعيدت الى محكمة الاستئناف بتعليمات محددة وواضحة من محكمة التمييز، وهذه التعليمات اعتبرت ان المديونية التي تطالب بها شركة الافق قد انتهت بموجب اتفاقية التسوية الموقعة بين شركة الافق ومديرها العام خلدون عماشة وانه لا وجه للإلزام بنك المال و شركة المال للاستثمار بأي مبلغ ناشئ عن اتفاقية التسوية تلك، لذلك فقد اعيدت القضية الى محكمة الاستئناف للسير على هدي قرار محكمة التمييز، ومن المتوقع ان تفصل فيها المحكمة قبل منتصف هذا العام وابدى الاستاذ عبد الغفار بانه لا يوجد تخوف بشأن هذه القضية لوجود قرار محدد صادر من محكمة التمييز بشأنها.

وقد استفسر السيد وليد جددعون حول:

- قائمة الدخل حيث نمت ايرادات العمليات 219% عن عام 2011 و بحيث كان الجزء الأكبر ناتج من بند "عمولات اخرى" فما المقصود بعمولات اخرى.

- ارتفاع تكاليف الموظفين حيث تم توزيع مكافآت بقيمة 750 الف دينار لعام 2012 هل يوجد نظام حول كيفية توزيع المكافآت وفيما اذا تم التوزيع على جميع الموظفين.

- اجمالي الموجودات ارتفعت حوالي 211 مليون الا ان الموجودات المرهونة هي عبارة عن 165 مليون ويقابلها اموال مقترضة فهل هذه عبارة عن اتفاقيات اعادة شراء قصيرة الامد مع البنك المركزي.

- وقد اجاب الرئيس انه بخصوص السؤال الاخير انها فعلا عبارة عن سندات مرهونة مقابل اتفاقيات اعادة شراء مع البنك المركزي بحيث يقوم البنك بشراء سندات خزينة اردنية مقابلها.

اما بالنسبة لارتفاع العمليات فهو ناتج عن تعامل البنك مع المصرف الاهلي العراقي، حيث ان وجود المصرف الاهلي العراقي يزيد من حجم دخل البنك من الزبائن الذين يقومون بالتصدير مع العراق ويوجد في مثل هذه التعاملات فتح اعتمادات وكفالات وحوالات الامر الذي يزيد من العمليات.

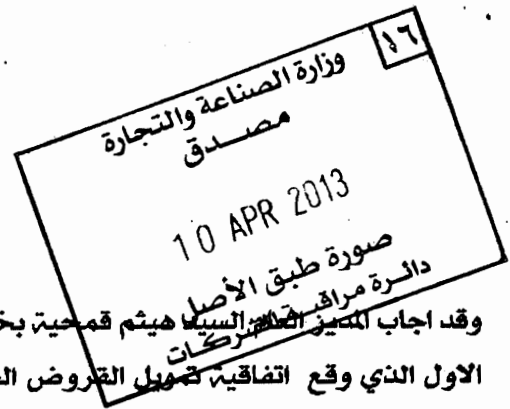
اما بالنسبة للمكافآت فقد ارتأى مجلس الادارة رصد هذا المبلغ لكل موظفي البنك دون استثناء. وهناك عملية تقييم تقوم بها دائرة الموارد البشرية لصرف المكافآت على الموظفين، علما ان هذه المكافآت سوف توزع بالكامل على جميع الموظفين بناء على التقييم. وعليه سوف يتم منح موظفين اكثر من غيرهم.

وقد استفسر السيد عيسى جراجرة:

- امثلة حول قيام البنك باستقطاب مؤسسات دولية ووطنية حسب ما تم الوعد به سابقا.

- مدى اهتمام البنك بالشباب.

- هل الاستثمار في العراق يشكل مخاطر كبيرة لهذا الاستثمار.



وقد اجاب المميز السيد هيثم قمحية بخصوص استقطاب المؤسسات الدولية والوطنية فان بنك المال هو البنك الاول الذي وقع اتفاقية تمويل القروض الصديقة للبيئة مع الوكالة الفرنسية للتنمية. وهناك تفاوض مع مؤسسة البنك الاوروبي للإنشاء والتعمير لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. اما بالنسبة للشباب فهناك قروض

تعليم في الجامعات خارج البلاد، وهناك برامج اخرى تدريبية للشباب لدعم المجتمع كمثال LOYAC. وقد اجاب الرئيس بخصوص السؤال المتعلق بالاستثمار في العراق على ان الاستثمار في العراق استثمار مجدي واستراتيجي وسيدوم لمدة طويلة، وأن الاردن تاريخيا له علاقة طيبة ومتواصلة مع العراق الامر الذي يجعل من هكذا استثمار امر منطقي ولا بد منه.

وقد استفسر السيد سعيد حمام حول:-

- امكانية دفع راتب 16 لموظفي البنك.
- ارتفاع مصاريف الادارة العليا.
- ارتفاع المخصصات من 14 مليون العام الماضي مقابل 28 مليون هذه السنة، حيث ان عملية اخذ مخصصات للتسهيلات هو امر غير جائز وان مسؤولية الادارة جلب تسهيلات مضمونة بشكل او بآخر.
- ارتفاع قيمة الديون المدومة.
- ارتفاع الديون غير العاملة بحيث بلغت 82 مليون.
- امكانية توزيع الارباح بحيث يتم دفع 5% ارباح نقدية و 5% اسهم.
- السبب في زيادة رأس المال.

وقد اجاب الرئيس بخصوص:

- اقتراح راتب 16: فان راتب 16 لم يكن مطلباً ولكن سوف يتم بحثه في الادارة ونفضل منح رواتب 15 شهر والباقي مرتبط بالأداء على شكل حوافز.
- ارتفاع المخصصات فان السبب يعود الى ديون قديمة تترتبت وتراكمت في ظل الادارات السابقة ولا يوجد اي قروض جديدة متعثرة، وفي المستقبل لن تكون هذه الارقام بهذا الشكل المرتفع.
- ارتفاع الديون غير العاملة: ان الرقم 82 مليون هو رقم مرتفع الا انه كنسبة من اجمالي القروض يشكل 9.9% والمعدل في السوق الاردني هو 8.5% و طموح البنك أن يكون الرقم 7 الى 7.5% ، واكد الرئيس ان نسبة تغطية هذه القروض غير العاملة من الضمانات والمخصصات تصل الى اكثر من 100%.

(Handwritten signature)

10 APR 2013

- زيادة هامش الربح للبنك لتغطية البنك المركزي العراقي يفرض على جميع البنوك رفع رأس المال الى 250 مليار وان قرار البنك الحالي هو المحافظة على حصته كما هي وعدم تقليل استثمارنا في العراق. ولذلك يقتضي الامر رفع رأس مال البنك في الاردن لدعم استثمار البنك في العراق.

- ارتفاع رواتب الموظفين والادارات العليا: مقارنة مع البنوك المحلية الاخرى تعد نسبة نفقات الموظفين الى اجمالي الدخل 16% وهي نسبة قليلة مقارنة بمعدل السوق الذي يبلغ 22% .

- لا يوجد امكانية توزيع اي ارباح نقدية لهذا العام.

وقد ابدى المهندس عمر ابو وشاح ان نتائج البنك نتائج ايجابية حيث ان البنك حاليا امام نقطة تحول، وان دعم المساهمين مستمر للبنك وادارته. حيث ان الاخرى بالمساهمين دعم هذا الادارة كون مجلس الادارة الحالي يسير على الطريق الصحيح.

خامساً: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة :

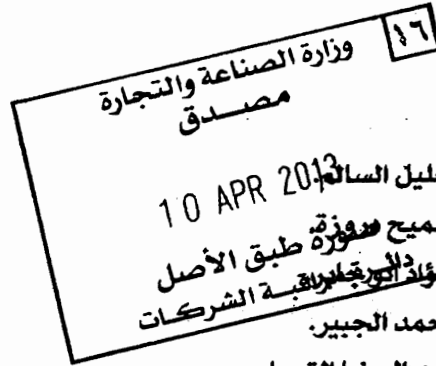
قررت الهيئة العامة بالاجماع الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2012 وذلك وفقاً لإحكام القانون.

سادساً- انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية 2013 وتحديد اتعابهم:

اقترح السيد الرئيس انتخاب السادة (ارنست ويونغ) كمدققين للبنك لعام 2013، وحيث انه لم يتم ترشيح أي مدققي حسابات اخرين فقد تم تركية السادة (ارنست ويونغ) ووافق الحضور بالتصويت على انتخابهم، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد اتعابهم.

سابعاً- بحث أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها على جدول الأعمال وفق أحكام القانون:

ابدى رئيس مجلس الادارة ان أعضاء مجلس الادارة ارتأوا تقديم استقالاتهم في اجتماع اليوم كون مدة المجلس تنتهي في شهر اب من هذه السنة. وحتى لا يتم دعوة الى اجتماع آخر، فقد قرروا تقديم استقالاتهم بحيث يصار الى انتخاب مجلس ادارة جديد لمدة جديدة. وقد أعلن مندوب مراقب الشركات انه قد تم تقديم 9 استقالات من أعضاء مجلس الادارة من اصل 11 عضو. وبالتالي اعتبر مجلس الادارة قد انحل. وفتح باب الترشيح لمجلس الادارة ممن يملك اسهم تؤهله للعضوية. وقد تم ترشيح كل من السادة التالية اسماؤهم:



- السيد باسم خليل السالم
- السيد مازن سميح دروزة
- السيد كيم فؤاد ابو جابر
- السيد مازن أحمد الجبير
- السيد جواد عبد الرضا القصاب
- السيد "محمد سعيد" محمد ابراهيم شاهين
- السادة شركة الاستثمارات والصناعات المتكاملة
- السادة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
- السادة شركة هتاف للاستثمار
- السادة شركة الخليل للاستثمارات المالية
- السادة شركة الجداره للاستثمار العقاري

حيث وافقت الهيئة العامة بالإجماع على انتخابهم وعليه فيكون قد تشكل مجلس ادارة جديد من السادة:

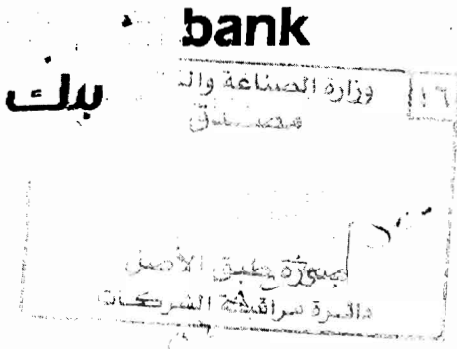
- السيد باسم خليل السالم
- السيد مازن سميح دروزة
- السيد كيم فؤاد ابو جابر
- السيد مازن أحمد الجبير
- السيد جواد عبد الرضا القصاب
- السيد "محمد سعيد" محمد ابراهيم شاهين
- السادة شركة الاستثمارات والصناعات المتكاملة
- السادة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
- السادة شركة هتاف للاستثمار
- السادة شركة الخليل للاستثمارات المالية
- السادة شركة الجداره للاستثمار العقاري

وفي نهاية الاجتماع شكر السيد رئيس مجلس الإدارة السادة المساهمين على الحضور وعلى الثقة التي اولوها لمجلس ادارة البنك متمنياً للجميع التوفيق .

رئيس مجلس الادارة
باسم خليل السالم

مندوب مراقب عام الشركات

مكتب الجلسة



بنك المال الأردني

شركة مساهمة عامة محدودة

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي الخامس عشر

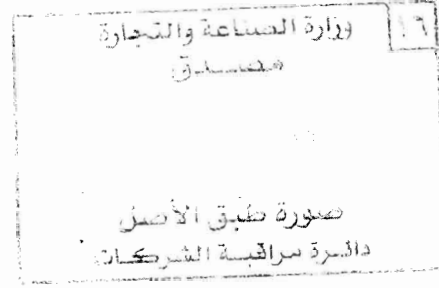
المنعقد يوم الاحد الموافق 2013/3/17

عملاً بأحكام المادة 172 من قانون الشركات الاردني عقدت الهيئة العامة لشركة بنك المال الاردني المساهمة العامة الاجتماع غير العادي الخامس عشر وذلك في تمام الساعة الواحدة من ظهر يوم الاحد الموافق 2013/3/17 في مبنى جمعية البنوك ، برئاسة معالي السيد باسم السالم رئيس مجلس ادارة البنك وحضور :

عطوفة مراقب عام الشركات	عودة حافظ
مندوب البنك المركزي	معتز ابو زناد
ممثل مدقق الحسابات (ارنست ويونغ) .	محمد الكركي

رحب السيد رئيس مجلس الادارة بالسادة الحضور اعضاء الهيئة العامة وممثلي مراقب الشركات و البنك المركزي ومدققي الحسابات ثم اعطى الكلمة لعطوفة مراقب الشركات لاعلان النصاب القانوني للاجتماع .
وقد تفضل عطوفة مراقب عام الشركات بالاعلان عن قانونية الاجتماع وذلك بعد الاطلاع على إجراءات دعوة السادة المساهمين والنشر بوسائل الاعلام المختلفة واكتمال نصاب الحضور بنسبة 73.7 % من رأسمال الشركة المدفوع والبالغ (150,000,000) سهم/دينار وذلك بحضور (48) مساهماً من اصل (1962) مساهم يحملون (75.768.220) سهماً/دينار بالأصالة و (34.834.608) سهماً/دينار بالوكالة أي ما مجموعه (110.602.828) سهماً/دينار كما حضر الاجتماع (9) أعضاء من أصل احد عشر عضو في مجلس إدارة البنك .

وعليه و استناداً لإحكام المادة 183 من قانون الشركات يعتبر هذا الاجتماع وكل ما يترتب عليه من أمور قانونياً .
طلب عطوفة مراقب عام الشركات من رئيس الاجتماع تعيين كاتب للجلسة ومراقبين لفرز الاصوات، حيث قام رئيس الاجتماع بتعيين الاستاذة عروبة قرايعين كاتبة للجلسة وكل من السيد محمد التل والسيد عمر ابو وشاح مراقبين لفرز الاصوات.



طلب السيد الرئيس من الهيئة العامة الموافقة على ما يلي :

1. زيادة رأسمال الشركة عن طريق رسملة ما مقداره (15,000,000) خمسة عشر مليون دينار من رصيد الارباح المدورة والبالغة (30,765,348) وتشكل ما نسبته (10%) من رأس المال المدفوع وتوزيعها كاسهم مجانية على المساهمين ليصبح رأس المال المصرح به والمدفوع (165,000,000) مائة وخمسة وستون مليون دينار.

2. تعديل المادة (4) من عقد التأسيس والمادة (8) من النظام الأساسي لتصبح على النحو التالي:

" يتكون رأسمال الشركة المصرح به (165,000,000) مائة وخمسة وستون مليون دينار اردني، والمكتتب به (165,000,000) مائة وخمسة وستون مليون دينار اردني، والمدفوع (165,000,000) مائة وخمسة وستون مليون دينار اردني، مقسمة الى (165,000,000) مائة وخمسة وستون مليون دينار اردني سهم قيمة السهم الواحد دينار اردني واحد."

3. تفويض مجلس الادارة باستكمال كافة الإجراءات المتعلقة بذلك وتعديل عقد التأسيس والنظام الاساسي بما يتفق وأحكام قانون الشركات وهيئة الأوراق المالية.

صادقت الهيئة العامة على التعديلات المبينة اعلاه.

وفي نهاية الاجتماع شكر السيد الرئيس السادة المساهمين على الحضور وعلى الثقة التي اولوها لمجلس ادارة البنك متمنياً للجميع التوفيق .

رئيس مجلس الادارة
باسم خليل السالم

مندوب مراقب عام الشركات
محمد عازق

كاتب الجلسة

١٨٩٧٩

الرقم : م ش ٢٩١/١
التاريخ : ٢٠١٣/٠٤/١٠

السادة شركة بنك المال الأردني م.ع.م

تحية تقدير ،،،

الموضوع : زيادة رأس مال الشركة .

إشارة لقرار الهيئة العامة لشركتكم باجتماعها غير العادي و المنعقد بتاريخ ٢٠١٣/٠٣/١٧ بخصوص زيادة رأس مال الشركة.

أرجو أن أعلمكم بأن معالي وزير الصناعة و التجارة قد وافق بتاريخ ٢٠١٣/٠٤/٧ على :-

- زيادة رأس مال الشركة عن طريق رسملة ما مقداره (١٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسة عشر مليون دينار من رصيد الارباح المدورة والبالغة (٣٠,٧٦٥,٣٤٨) دينار (ارباح البنك نفسه دون الشركات التابعة) وتشكل ما نسبته (١٠%) من رأس المال المدفوع و توزيعها كأسهم مجانية على المساهمين ليصبح رأس المال المصرح به (١٦٥,٠٠٠,٠٠٠) مائة و خمسة و ستون مليون دينار .
- تعديل المادة (٤) من عقد التأسيس و المادة (٨) من النظام الاساسي لتصبح على النحو التالي :-
- " يتكون رأس مال الشركة المصرح به (١٦٥,٠٠٠,٠٠٠) مائة و خمسة و ستون مليون دينار اردني و المكتتب به (١٦٥,٠٠٠,٠٠٠) مائة و خمسة و ستون مليون دينار و المدفوع (١٦٥,٠٠٠,٠٠٠) مائة و خمسة و ستون مليون دينار مقسمة الى (١٦٥,٠٠٠,٠٠٠) مائة و خمسة و ستون مليون سهم قيمة السهم دينار اردني واحد " .
- وقد استكملت الإجراءات لدينا بتاريخ ٢٠١٣/٠٤/١٠ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

/ مراقب عام الشركات

برهان غبروش



نسخة/لمعالي رئيس هيئة الأوراق المالية
نسخة/للسادة بورصة عمان
نسخة/لمركز إيداع هيئة الأوراق المالية

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الصناعة والتجارة

دائرة مراقبة الشركات



Ref No:

الرقم: م ش/١/٢٩١/١٨٩٥٥

Date:

الموافق:

التاريخ: ٢٠١٣/٠٤/١٠

لمن يهمه الأمر

الرقم الوطني للمنشأه: (٢٠٠٠١١٩٧٩)

إستنادا للوثائق المحفوظة لدى مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة فإن شركة (بنك المال الاردني) مسجلة لدينا في سجل الشركات مساهمة عامة تحت الرقم (٢٩١) بتاريخ ١٩٩٥/٠٨/٣٠ برأس مال مصرح به (١٦٥٠٠٠٠٠٠) دينار أردني وبرأس مال مكتتب به مدفوع (١٥٠٠٠٠٠٠٠) دينار أردني

وقد وردنا محضر يفيد أن الهيئة العامة بالاجتماع غير العادي والمنعقد بتاريخ ٢٠١٣/٠٤/٠٧ قد قررت ما يلي :
- زيادة رأس مال الشركة عن طريق رسملة ما مقداره (١٥٠٠٠٠٠٠٠) خمسة عشر مليون دينار من رصيد الارباح المدورة والبالغة (٣٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار (ارباح البنك نفسه دون الشركات التابعة) وتشكل ما نسبته (١٠%) من رأس المال المدفوع وتوزيعها كأسهم مجانية على المساهمين ليصبح رأس المال المصرح به (١٦٥٠٠٠٠٠٠٠) مائة وخمسة وستون مليون دينار .
وقد استكملت الاجراءات لدينا بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٠

وأن الشركة لازالت قائمة حسب سجلاتنا حتى تاريخه
اعطيت هذه الشهادة بناء على طلب الشركة

رقم الوصل: ٧٥٤٦٨١

مراقب عام الشركات
برهان عكروش



معد الشهادة: عصام
مصدر الشهادة: خ جاسر

عودة حافظ
مدير الشركات المساهمة العامة والخاصة



الدفتر	التوقيع
رئيس مجلس الإدارة	/
المدير العام	/
رئيس إدارة الأعمال	
رئيس إدارة الدعم	
رئيس إدارة الرقابة المالية	/
رئيس التدقيق الداخلي	
رئيس إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية	/
مدير إدارة التخطيط الإستراتيجي	
مدير إدارة الشؤون القانونية	
مدير إدارة الامتثال	
مدير إدارة مراجعة	
مدير إدارة المؤسسة	
مدير إدارة الخزينة والاستثمار	
مدير دائرة إدارة المخاطر	
أمين سر المجلس	/
الديوان	/

الرقم : ٣٠٥١ / ١١/١٠

التاريخ : ١٤٣٤/٤/٢٨ هـ

الموافق : ٢٠١٣/٤/١٠ م

معالي رئيس مجلس إدارة بنك المال الأردني
الإدارة العامة/عمّان

تحية طيبة وبعد ،،،

بالإشارة إلى كتابكم رقم (دم/٢٨/٢٥٩٠/٢٠١٣) تاريخ ٢٠١٣/٣/٤، بخصوص طلب الموافقة على قيامكم بتوزيع أسهم مجانية على مساهمي البنك وبما نسبته (١٠%) من رأسماله البالغ (١٥٠) مليون دينار، وأعلمكم بالموافقة على ذلك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

المحافظ

د. زياد فريز

لإحاطة
بأهمية
العمل